الدروس المستفادة من مؤسسات تمويل المناخ بشأن المساعدات الإنمائية بقيادة محلية

ورقة سياسة

W I N G S
ELEVATING PHILANTHROPY

Funded by
the European Union

جدول المحتويات

1. مقدّمة 1
2. توطين التمويل على رأس جدول أعمال التنمية 1
3. توضيحات حول بطء التقدّم في توطين التمويل 2
4. استجابات المجتمع المدني 3
5. إنشاء مؤسسات تمويل المناخ 4
6. ثلاث دراسات حالة حول تمويل العمل المناخي بقيادة محلية 4
   6.1 تحالف الصناديق الاجتماعية والبيئية في الجنوب العالمي (Alianza Socioambiental Fondos del Sur) 5
   6.2 مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) 6
   6.3 مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) 7
7. ممارسات تقدّمية للوسطاء في سلسلة التمويل التنمية 8
   7.1 تعريفات أدق لمفهوم المنظمة المحلية 9
   7.2 إعادة توجيه المِنح حسب تصميم الشركاء 9
   7.3 تحسين جودة التمويل 9
   7.4 تبسيط متطلبات رفع التقارير 10
   7.5 بناء منظومات للاستدامة 10
   7.6 بناء شبكة بين الجهات الفاعلة المحلية 10
   7.7 التركيز على الشفافية 11
   7.8 بناء القدرات لسدّ الفجوات الإدارية في المنظمات 11
8. الخاتمة 12
9. المصادر 12

1. مقدّمة

اكتسبت بعض مؤسسات تمويل المناخ العاملة في مجال العمل الخيري رؤى مهمة حول أفضل سبل توفير الموارد للعمل الذي تقوده الجهات المحلية. ويمكن للمؤسسات الدولية الكبرى والوكالات المانحة الثنائية الاستفادة من هذه الخبرات في رحلتها نحو التغيير المؤسسي.

لطالما جرى الحديث عن تعزيز دور توطين التمويل في مجال التعاون الإنمائي، حيث بدأ الأمر بتبنّي مبادئ إسطنبول من أجل فاعلية المجتمع المدني في التنمية لعام 2010 التي دعت إلى إقامة "شراكات عادلة وتضامن منصف"، ثم تلاها بعد عام توقيع شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعّال، التي أكّدت على مبدأيْ "الشراكات الإنمائية الشاملة القائمة على الانفتاح والثقة والاحترام المتبادل" و"المساءلة المتبادلة والشفافية بين الجهات المانحة والمستفيدين المستهدفين من تعاوننا". وقد مهّد هذان المبدآن الطريق لتعزيز دور توطين التمويل.

استنادًا إلى هذه الالتزامات وغيرها، تعهّدت المنظمات الإنسانية والإغاثية في إطار اتفاقية الصفقة الكبرى لعام 2016 بتخصيص 25% من التمويل مباشرة للجهات الفاعلة المحلية بحلول عام 2020. غير أنّه في السنوات اللاحقة، لم تتمكن وكالات التعاون الإنمائي الثنائية والمنظمات الدولية غير الحكومية من تحويل الحديث عن نقل السلطة إلى زيادة ملموسة في الموارد والقيادة المحلية، حيث لم يتم تخصيص سوى 0.5% من التمويل مباشرة للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، في حين تصاعدت الدعوات لتعديل اختلال توازن القوى لصالح المجتمع المدني المحلي الذي يواجه عراقيل بيروقراطية وعقبات تتعلق بالامتثال للحصول على التمويل. وفي عام 2021، أبرم الموقّعون اتفاقية الصفقة الكبرى 2.0، إلا أنّ الكثيرين يشكّكون في قدرتها على إحداث تحوّل أكبر في مجال توطين التمويل مما أحدثه الالتزام الأول.

2. توطين التمويل على رأس جدول أعمال التنمية

يرجع الزخم الجديد الذي تشهده الدعوة إلى نقل السلطة والتمويل إلى المستوى المحلي، جزئيًا، إلى اتّساع فجوة التفاوت التي تفاقمت بسبب جائحة كورونا. كما أنّ ثمة وعيًا أكبر بضرورة إنهاء استعمار التنمية، ومعالجة الافتراضات العنصرية غير المعلنة والسيطرة المفرطة من قبل مقدمي الموارد والمنظمات الدولية غير الحكومية الوسيطة المتعاقدة والتي إما تنفذ المشاريع بشكل مباشر أو تقوم بتوجيه التمويل إلى المنظمات في الجنوب العالمي. هذا وأشارت مجموعة من قادة المجتمع المدني إلى أنّ "هذه العلاقات غالبًا ما تؤدي إلى إضعاف منظمات المجتمع المدني الشريكة، وتحوّلها إلى جهات منفّذة في بلدانها لبرامج محددة مسبقًا من الخارج والتي يجب على منظمات المجتمع المدني الشريكة تحقيق نتائج لها."

ترفض مؤسسات تمويل المناخ التي تمت مقابلتها في دراسات الحالة هذه تسميتها بـ "منظمات وسيطة". ففي حين أنها تعيد توجيه المِنح المقدّمة من جهات مانحة أخرى، فإنّ هذا المصطلح يضعها في نفس الفئة مع المنظمات التي تقوم بدور رقابي وتفرض متطلبات الجهات المانحة الأصلية المتعلقة بالأهلية والأنشطة والمؤشرات والتقارير. أمّا منظمات إعادة توجيه مِنح العمل المناخي هذه فتتمتع بمعرفة عميقة بالسياق المحلي وتعزّز مفهوم "توطين التمويل" وفق تعريف WINGS: "عملية يعيد من خلالها مختلف أصحاب المصلحة الجهات الفاعلة المحلية إلى صميم التعاون الإنمائي والإغاثة الإنسانية، وذلك بمنحها دورًا أكبر وأكثر مركزية".

التعريف مقتبس من استراتيجية الشراكة وتوطين التمويل 2021-2025 الصادرة عن وكالة "تروكري" (Trócaire)

في إنجاز بارز على صعيد القانون الدولي في عام 2021، تبنى أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإجماع التوصية بشأن تمكين المجتمع المدني في التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية. ومن بين العديد من الإجراءات الرئيسية، دعت التوصية إلى زيادة "الدعم المباشر والمرن والقابل للتنبؤ به" وتعزيز "قدرة المجتمع المدني على تطوير مصادر تمويل محلية. وفي عام 2022، تبنّت مجموعة من 15 جهة مانحة ثنائية عضو في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التزامًا مشتركًا بدعم التنمية بقيادة محلية. ويتماشى هذا الالتزام مع مبادرة أطلقتها سبع منظمات دولية غير حكومية في ذلك العام في إطار تعهد لمنظمة التعهد بالتغيير (Pledge for Change) يركّز على الشراكات العادلة ورواية القصص الحقيقية والتأثير على تغيير أوسع بين المجتمع المدني.

رغم ذلك، تستمر غالبية الجهات المانحة بالاعتماد على طريقتيْ التعاقد الفرعي أو التعاقد المباشر مع منظمات مجتمع مدني أخرى لتنفيذ برامجها الخاصة. وتمكّن هاتان الطريقتان المنظمات الدولية غير الحكومية من إدارة تمويل الشركاء المحليين وفرض شروط الجهات المانحة، مثل متطلبات الأهلية والمراجعات المالية، الأمر الذي يمكن أن يقوّض الاستقلالية والمسؤولية والقيادة على الصعيد المحلي.

3. توضيحات حول بطء التقدّم في توطين التمويل

ثمة حجج عملية تطرحها الجهات المانحة، سواء علنًا أو سرًا في اجتماعات الإدارة الداخلية، لتبرير بطء وتيرة تنفيذ التمويل المباشر المحلي. ويشير البعض إلى الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين والوقت اللازم للإشراف على الأنشطة وإدارة العلاقات مع عدد أكبر من المتعاقدين الفرعيين، ويعربون عن مخاوفهم من أنّ توطين التمويل يؤدي إلى مزيد من البيروقراطية. وأجرت الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (Danida) تقييمًا أكّد أنّ المنظمات غير الحكومية الوطنية التابعة لها تُحرز تقدّمًا في استخدام مبادئ التوطين الخاصة بها. ومع ذلك، أشار البعض إلى صعوبة تطبيق التوطين على أرض الواقع بالنظر إلى الطريقة التي يعملون بها، واعتبروا أنّ الوقت الطويل الذي يقضيه الموظفون في إدارة العلاقات يشكّل عائقًا أمام ذلك.

في مناقشة جرت في فبراير 2023 حول التنمية بقيادة محلية في الشراكات مع المجتمع المدني، قال بارد فيجار سوليهيل، المدير العام للوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (Norad)، "لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) موظفون ميدانيون في كينيا أكثر مما لدى الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي في مكتبها الرئيسي في النرويج." وأضاف، "لذا بالنسبة لهم، يُعدّ العمل بشكل مباشر مع الشركاء في الميدان هدفًا واقعيًا. أمّا بالنسبة لنا، فهناك قيود على مدى واقعية ذلك، مما يجعل من المهم أن يتمكّن شركاؤنا من المنظمات متعددة الأطراف أو المنظمات غير الحكومية من تنفيذ عمل إنمائي محلي جيد، وهذه ستكون استراتيجيتنا الرئيسية."

إنّ ضرورة المساءلة عن استخدام أموال دافعي الضرائب تُثقل كاهل المسؤولين في الوكالات الحكومية المسؤولة عن تقديم مساعدات التعاون الإنمائي. ويرى سوليهيل أنّ هذه معضلة سياسية عامة، لا تقتصر فقط على التنمية. "عادة ما ترغب البرلمانات في اتخاذ القرار (بشأن الأولويات)، في حين يرغب المستفيدون من دعم الميزانية عادةً في تحديد أولوياتهم بأنفسهم. وهذا ينطبق ليس فقط على النرويج، بل على المستوى الأوروبي، وفي مجال التنمية أيضًا". ويقول سوليهيل إنّ كلا وجهتيْ النظر مشروعتان، ولكن يمكن أن يحدث تعارض عندما يتعين الامتثال لمتطلبات صارمة بشأن الإنفاق، وفي الوقت نفسه محاولة دعم أولويات التنمية بقيادة محلية. ويمكن أن يتعارض هذا "الروتين الإداري" الإلزامي مع هدف المرونة والتمويل المباشر الذي يساعد الشركاء على تنفيذ جهود التنمية بقيادة محلية.

يدافع المانحون الدوليون في بعض الأحيان عن متطلبات العناية الواجبة الصارمة التي يتم وضعها للحد من مخاطر الفساد، مشيرين إلى الافتقار إلى القدرات الإدارية لدى المنظمات غير الحكومية المحلية باعتباره مصدر قلق. وخلال الندوة التي نظمتها الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (Norad)، قال كاي مارتن جيورجسن، المدير الوطني لمنظمة كير (CARE) النرويج، "لن يتطلب الأمر سوى بضع فضائح حول سوء تخصيص الأموال، والتي قد تهدد الدعم السياسي والشعبي للمساعدات الخارجية". وتقدّر الجهات المانحة الثنائية دور المنظمات الدولية غير الحكومية كوسطاء نظرًا لخبرتهم في العمل مع منظمات يُنظر إليها على أنها تفتقر إلى البنية التحتية المالية اللازمة للتعامل مع مبالغ تمويل كبيرة.

يُطلق البعض على هذا الأمر اسم "معضلة الامتثال". وأشارت دراسة مسحية أجريت على المتعاقدين من القطاع الخاص مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إلى أنّ متطلبات الامتثال ورفع التقارير المعقدة تُشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق توطين التمويل، وغالبًا ما تمنع جميع المنظمات المحلية، باستثناء تلك الأكثر تطورًا، من التعاقد المباشر مع الوكالة أو حتى قبول مستويات كبيرة من العقود الفرعية في إطار مشاريع الوكالة.

4. استجابات المجتمع المدني

يعمل المجتمع المدني على اقتراح ابتكارات لمعالجة البطء في عملية نقل السلطة والتمويل إلى مستوى أكبر من السيطرة المحلية. على سبيل المثال، قامت منظمة أديسو (Adeso)، وهي منظمة إنسانية غير حكومية أفريقية، بإنشاء خدمة دعم إداري لإبلاغ الجهات المانحة بشأن المساءلة المالية للمنظمات المحلية وذلك بهدف تحقيق المركزية في خدمات المحاسبة وإدارة المنح لاتحادات من المنظمات غير الحكومية الصغيرة، حتى يتسنّى لها التأهل والتقدّم بطلبات مشتركة للحصول على منح أكبر من الجهات المانحة الثنائية والخاصة على حدٍ سواء.

لا يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية الوسيطة على مجرد إدارة أموال المانحين، بل تصف منظمة بيس دايركت (Peace Direct) تسعة أدوار مهمة إضافية لهذه المنظمات. ومن ناحية أخرى، يتحدّى مشروع إعادة تصوّر المنظمات الدولية غير الحكومية (RINGO) الذي تستضيفه منظمة رايتس كولاب (Rights CoLab)، المنظمات الدولية غير الحكومية للتخلّي عن هيمنتها على التمويل الثنائي من خلال محاولة تبديد أسطورة "الكفاءة". وخلُص المشروع إلى أنّ إجراءات رفع التقارير والامتثال المعقدة ستؤدي إلى بيروقراطيات معقدة داخل المنظمات الدولية غير الحكومية، مما يزيد التكاليف ويعزّز دورها المهيمن في نظام المساعدات الإنمائية. لذا يقدّم هذا المشروع نماذج أولية لعدد من الابتكارات مثل آليات المنح التشاركية، بالإضافة إلى طرق جديدة لتقاسم المخاطر وإدارة الامتثال، والتي تتّسم بكونها أكثر فعالية وتستند إلى الثقة وتعزّز قدرات المنظمات المحلية وتحقق المساواة.

كشفت دراسة قيد الإصدار عن شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية عن التحدّيات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء تحوّلها نحو التنمية بقيادة محلية. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في قيام الجهات المانحة المتجنّبة للمخاطر بإبقاء الوسطاء "في المقدّمة" لتيسير تحقيق أولويات المانحين، وهو موقع يصعب عليهم الانسحاب منه بسهولة. وخلصت الدراسة إلى أنّ قلة الرغبة المؤسسية في المشاركة وفهم وقبول التغييرات في طرق العمل التقليدية فيما يتعلق بالسلطة والعنصرية الهيكلية والوصول الميسّر إلى الموارد، يتم التستر عليها تحت مسمى المساءلة أمام المانحين.

5. إنشاء مؤسسات تمويل المناخ

في إطار هذا النقاش المتجدد حول كيفية نقل المزيد من السلطة والموارد بشكل عملي إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي بالدول الشريكة، تقود بعض مؤسسات تمويل المناخ الجديدة العاملة في مجال العمل الخيري الخاص، التغيير التدريجي في إعادة توجيه المِنح والشراكات والتخطيط وتنفيذ المشاريع. وفي مجال المناخ، أصبح هناك فهم متزايد للتداخل بين مجاليْ تغيّر المناخ وحقوق الإنسان. وعلى مرّ التاريخ، كان هناك دعم خيري ضخم لصالح المنظمات الكبيرة المعنية بالمحافظة على البيئة، بينما ظلت المجتمعات المحلية الأصلية غير مرئية، على الرغم من كونها الجهات الفاعلة الأساسية في حماية النظم البيئية المهدّدة. ويهدف النهج الجديد لتمويل العمل المناخي إلى تقديم الموارد بعناية وبشكل مباشر للنشطاء والمنظمات المحلية، والتي تعمل أحيانًا مع المجتمعات المهمّشة التي لا تتم استشارتها عادةً بشأن القرارات المتعلقة بالنظم البيئية الخاصة بها. ويرتكز هذا العمل على فهم أساسي لنقل السلطة والسيطرة.

يعتبر العمل الخيري المناخي مجالًا متناميًا؛ إذْ أشار تقرير حديث عن زيادة قدرها 25% في التمويل الخيري لدعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدّة تغيّر المناخ، حيث ارتفع من 7.5 مليار دولار في عام 2020 إلى 12.5 مليار دولار في عام 2021. ومن خلال بناء علاقات قوية، والتمويل القائم على الثقة، وتنمية القدرات المحلية، وغيرها من النماذج، تقف مؤسسات تمويل المناخ في طليعة تحوّل العمل الخيري نحو زيادة المشاركة في التمويل المباشر على المستوى المحلي.

تعمل WINGS منذ عامين تقريبًا على قيادة حركة #العمل_الخيري من_أجل_المناخ العالمية التي تهدف إلى تحفيز ودعم العمل المناخي الفعّال الذي تضطلع به المنظمات الخيرية حول العالم. انطلقت هذه الحركة في عام 2019 مع إطلاق "التزام الممولين بشأن تغيّر المناخ" في المملكة المتحدة. وبفضل دعم التحالف الأوروبي للعمل الخيري من أجل المناخ الذي تقوده الجمعية الخيرية الأوروبية، أطلقت WINGS "الالتزام الدولي للعمل الخيري من أجل المناخ، الذي وسّع الآن نطاق الحركة العالمية لتشمل 600 موقّع من أكثر من 20 دولة.

تسلط WINGS في أحد منشوراتها في عام 2023 الضوء على 20 دراسة حالة لمنظمات من جميع أنحاء العالم تستكشف طرقًا عملية للتعامل مع التحديات المشتركة في تمويل العمل المناخي على المستوى المحلي، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الخيرية في الجنوب العالمي. وأظهرت دراسات حالة المنظمات المشاركة في حركة #العمل_الخيري من_أجل_المناخ أنّ العديد من المؤسسات الخيرية غير العاملة في مجال المناخ قد حسّنت ممارسات منح التمويل مع دمجها لقضية تغيّر المناخ ضمن برامجها الرئيسية.

6. ثلاث دراسات حالة حول تمويل العمل المناخي بقيادة محلية

سيستغرق الأمر بعض الوقت كي تتمكن الجهات المانحة الثنائية الكبرى والمؤسسات الدولية من تنفيذ سياساتها بشكل فعّال من أجل تعزيز توطين التمويل والسلطة والقدرات. وخلال العمل على طرق جديدة لنقل السلطة إلى الجهات الفاعلة المحلية، سيواصل كبار الممولين في أوروبا وأمريكا الشمالية العمل مع الوسطاء حتى أثناء تحوّلهم نحو التمويل المباشر للمنظمات المحلية. وفي غضون ذلك، يمكنهم تشجيع المنظمات الإنمائية والإنسانية الدولية الوسيطة على تبنّي ممارسات تخصيص موارد أكثر إنصافًا ودعمًا في شراكتها مع الجهات المحلية الفاعلة في مجال التنمية.

ومن خلال مراجعة بعض من هذه الممارسات الواعدة الجديدة في العطاء وتبنّيها، يمكن لمموّلي التنمية من جميع الأنواع تعميق تأثيرهم على حياة الناس وتقليل اعتماد المجتمعات، وفي الوقت نفسه دعم المنظمات المحلية والوطنية لتصميم وقيادة أعمالها الخاصة.

6.1 تحالف الصناديق الاجتماعية والبيئية في الجنوب العالمي (Alianza Socioambiental (Fondos del Sur

يجمع تحالف الصناديق الاجتماعية والبيئية في الجنوب العالمي (Alianza Socioambiental Fondos del Sur) بين المؤسسات الاجتماعية والبيئية المستقلة من جميع أنحاء الجنوب العالمي، وذلك بهدف إعادة توجيه المِنح. ومن بين هذه المؤسسات: صندوق كازا الاجتماعي البيئي (Casa Socio-Environmental Fund) (البرازيل)، صندوق منظمة المجتمع المدني للعمل المجتمعي (AC Solidarity Action Fund) (المكسيك)، مؤسسة تييرا فيفا (Tierra Viva Foundation) (أمريكا الوسطى)، معهد سامدهانا (Samdhana Institute) (جنوب شرق آسيا)، مؤسسة سيميلا (Fundación Semilla) (بوليفيا)، صندوق بيرو الاجتماعي البيئي (Peru Socio-environmental Fund) (بيرو)، صندوق إيميرجر الاجتماعي البيئي (Emerger Socio-Environmental Fund) (كولومبيا)، صندوق نيكي (Ñeque Fund) (الإكوادور)، صندوق تيندزيلا (Tindzila Fund) (موزمبيق).
وتوجّه المبادرة الجديدة مواردها إلى المنظمات الشعبية المحلية العاملة على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ.

كل صندوق عبارة عن آلية تمويل محلية أو إقليمية تعمل وفق اللغات والثقافات المحلية وتصرف المنح بالعملات المحلية للجهات المحلية الفاعلة. على سبيل المثال، قدّم أحد صناديق التحالف، وهو صندوق كازا الاجتماعي البيئي (Casa Socio-Environmental Fund)، دعمًا شاملًا في عام 2021 تجاوزت قيمته الإجمالية 3 مليون دولار أمريكي لـ 462 مشروعًا. ومن بين هذه المشاريع، دعم الصندوق بشكل مباشر 285 مشروعًا لجمعيات مؤسسية بنسبة 73%، كما موّل 93 مجموعة وحركة غير رسمية بنسبة 23%.

إنّ التحالف مستوحى من نموذج العمل الخيري النشط الذي يشهد نموًا متزايدًا منذ عام 2005 لمواجهة القضايا الاجتماعية والبيئية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، ويضمّ الآن أيضًا صناديق جديدة في إفريقيا. ومن الممكن أن يؤدي ظهور الصناديق المحلية القوية مؤسسيًا وسياسيًا إلى إتاحة الموارد في الوقت المناسب للمنظمات الشعبية المحلية التي تتحمّل وطأة الدمار البيئي، ودعم الفئات السكانية الأكثر ضعفًا في المناطق التي لا تصلها عادةً مساعدات المنظمات الخيرية التقليدية.

كل عضو في التحالف هو مؤسسة وطنية أو إقليمية تكرس جهودها لتقديم المنح وغيرها من أشكال الدعم للمنظمات الشعبية المحلية التي تقترح حلولًا عادلة ومستدامة لمواجهة الممارسات البيئية غير المستدامة أو التدمير البيئي الكامل، ويركّز عملها على إحداث تغيير ملموس وواقعي بالاشتراك مع السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، لحماية حقوق المجتمعات والأنظمة البيئية في مختلف بلدان ومناطق الجنوب العالمي.

تُتيح جميع صناديق التحالف الموارد في الوقت المناسب للمجتمعات التي تواجه تحديات بيئية وتعاني من الإقصاء والانتهاك المتكرر لحقوقها وتغيب إلى حد كبير عن اهتمامات العمل الخيري. ترى ماريا أماليا سوزا، الشريك المؤسس للتحالف، أنّ الحل يكمن في إنشاء "... هياكل تمويل مستقلة تعمل على المستوى الوطني و/أو الإقليمي، يتولى كل منها تعبئة الموارد من مصادر متعددة، ويحدد الآليات المناسبة لضمان تقديم المنح مباشرة إلى المجتمعات الشعبية".

يحرص التحالف على أن يقوم كل من أعضائه بنقل السلطة والموارد إلى منظمات تتمتع بالشرعية والتمثيل لدى المجتمعات المحلية. ويتمثّل هدفه الأساسي في معالجة مشكلتين حقيقيتين تواجهان العديد من مؤسسات العمل الخيري والجهات المانحة الأخرى العاملة في مجال المناخ وهما: كيفية تحديد استراتيجية تقديم مِنح تستجيب للأولويات المحلية وتستند إلى المعرفة المحلية، وكيفية تفعيل عملية صرف الموارد دون إنشاء كيان قانوني يعمل في الدولة.

يقوم التحالف بدور حلقة الوصل والمنظّم؛ فمن ناحية، يعمل كجسر بين الجهات المانحة الكبيرة التي تقدّر قيمة دعم المنظمات الشعبية ولكنها لا تستطيع القيام بذلك بنفسها. ومن ناحية أخرى، يعمل كحاجز واقٍ يحمي المجموعات والجمعيات المحلية قليلة الخبرة من الاضطرار إلى التعامل مبكرًا مع صعوبات تلقي المنح بالعملات الدولية (وهو أمر ليس صعبًا من الناحية البيروقراطية فحسب، بل قد يكون خطيرًا أيضًا في بعض المناطق والفترات المتوترة سياسيًا). ويعزز أعضاء التحالف شبكات الثقة المتنامية، لأنهم هم أيضًا يواجهون نفس الصعوبات، ويصقلون قدرتهم على تقدير والاعتراف بالموارد المحلية التي تقدمها المجتمعات بوفرة. وفي بعض الأحيان، وبدلًا من التمويل النقدي، يتم تقديم متطوعين مهرة لدعم مبادرة معينة. كما يربط التحالف المجموعات بشبكات مماثلة في مجالات نشاطها وفي دول أخرى لتعزيز الأفكار الجديدة وتبادل الخبرات حول حلول المشاكل المشتركة.

تعتمد هياكل صنع القرار الجماعية والتشاركية على مساءلة الفرق القُطرية لتقديم منح استراتيجية مباشرة بالعملات المحلية للمجموعات المحلية. ويضمن التحالف شمولية أي تدخلات مع هذه المجتمعات المتأثرة.

في الآونة الأخيرة، كان هناك وعي عالمي متزايد بأنّ النظم البيئية والموائل الطبيعية الأكثر أهمية لتنظيم المناخ تقع في دول الجنوب العالمي، مثل أكبر الغابات المطيرة التي لا تزال باقية على كوكبنا. وبالتالي اكتسبت الصناديق الاجتماعية البيئية المحلية مكانة أكبر.
وكما تشير سوزا: "ما زال ثمانون بالمائة من جميع الغابات الباقية حتى اليوم تقع على أراضٍ يقطنها السكان الأصليون. غير أنه ومنذ عقود يتم تخصيص مليارات الدولارات لحل مشكلة إزالة الغابات. ولكن ببساطة لا يمكن تحقيق ذلك دون الاعتراف بحراس هذه الأماكن الحقيقيين وتوفير الموارد لهم، حيث ليس لدى المجتمعات المحلية التي تعيش في الغابات حتى الآن سوى حياتهم ليقدّموها في هذه المعركة. وهذا هو السبب الحقيقي الذي يدفعنا نحن النشطاء في تحالفنا إلى العمل الجاد لنخترع فعليًا طرقًا جديدة لممارسة العمل الخيري انطلاقًا من القواعد الشعبية".

6.2 مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF)

تعتبر مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) أول مؤسسة مِنح استراتيجية يقودها أفارقة في مجال تغيّر المناخ على مستوى القارة، حيث تكرّس المؤسسة جهودها بالكامل لقضية تغيّر المناخ والتنمية. وخلال أقل من عامين، حقّقت المؤسسة تأثيرًا واسعًا بدعمها للعمل في 23 دولة إفريقية موزّعة عبر جميع المناطق: جنوب وشرق وغرب وشمال أفريقيا. كما قدّمت المؤسسة منحًا لأكثر من 80 منظمة وخبيرًا فنيًا فرديًا يعملون على المجالات المشتركة بين المناخ والتنمية في القارة، وذلك بتمويل من 19 جهة مانحة.

تُعدّ مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) مثالًا على مجموعة المنظمات التي تقوم بإعادة توجيه المِنح، حيث بدأت عملياتها بمزيج من رأس المال الأولي من المؤسسات الخيرية المناخية التقليدية الراسخة، إلى جانب المعرفة السياسية والتشغيلية والاستراتيجية القوية من المنطقة التي تعمل فيها. ولا تعمل المؤسسة كأداة تقليدية لإعادة توجيه المِنح، مثل الصندوق المشترك أو الوسيط الذي يسهّل اختيار المؤسسات الخيرية للمشاريع التي ترغب في تمويلها، بل تقدّم مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF)، بصفتها الجهة التي تُعيد توجيه المِنح، التوجيهات وتبني العلاقات الميدانية وتتخذ القرارات الاستراتيجية بشأن مدى ملائمة التمويل للمشاريع. وبالعمل مع الجهات المانحة المتوافقة مع أهدافها، تقدّم المؤسسة آلية عمل خيري تراعي السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا، وذلك لدعم أجندة تنمية إيجابية تجاه المناخ بقيادة أفريقية، وترتكز على خفض الانبعاثات وتعزيز القدرة على الصمود الاجتماعي والنمو الاقتصادي الشامل والتحوّل، حيث يضمن هذا النموذج استراتيجيات قائمة على أسس محلية تساهم في جهود أفريقيا لمواجهة تغيّر المناخ. وتُعتبر الثقة جوهر عمل مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF)؛ فإذا كان المانحون يؤمنون حقًا بضرورة حل أكبر مشكلة تواجه عصرنا، والمتمثلة في احتمالية وقوع كارثة مناخية، فعليهم أن يثقوا بالجهات الخيرية المحلية مثل مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) لاتخاذ القرارات الصائبة فيما يتعلق بأموالهم. ويحذّر آلان واليس، المستشار الاستراتيجي في المؤسسة، الجهات المانحة من تحديد النتائج مسبقًا ويشجعهم بدلًا من ذلك على الثقة بالخبرات المحلية، وقال: "من جانبنا، لا يقدّم مانحونا الأموال لمؤسستنا لأنهم يريدون دعم منظمة أو مشروع محدّد في بلد معين". وأضاف: "بل نركّز على جمع الأموال لتقديم استراتيجية قائمة على الأدلة تتماشى مع استراتيجيات مانحينا، لأننا نؤمن بأنه لا بد أن يكون هناك درجة من الاطمئنان بأنّ منظمات إعادة توجيه المِنح ستنفذ استراتيجياتها المناسبة وذلك بالثقة بعملياتها والضوابط والتوازنات التي تضعها لتوجيه عملية صنع القرار". ولا تركّز المؤسسة على المشاريع أو الجهات التي ستمولها، وإنما تركّز على سبب التمويل، والنتائج والآثار التي يحققها الدعم. وبالتالي، من وجهة نظر مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF)، لا ينبغي النظر إلى منظمات إعادة توجيه المِنح على أنها امتداد لاستراتيجية الجهة المانحة، بل على أنها الوسيلة لتحقيقها. وأضاف واليس: "لا يتعلق الأمر بفقدان السيطرة أو عدم طلب المساءلة، بل بالثقة".

تُدرك مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) أنّ تحقيق النجاح يتطلب نهجًا يركّز على القاعدة الشعبية، وأن يكون التمويل مخصصًا لكل سياق ويلبي احتياجات المنطقة دون الإقليمية أو الدولة أو المجتمع المحلي بعينه. ويوضّح آلان واليس أهمية ذلك قائلًا: "إذا كنت تجهل منطقة معينة، فعليك العمل مع منظمات لديها معرفة عميقة بها، الأمر الذي يجنّبنا الوقوع في فخ النظرة الكلية أو الموحّدة بشأن تغيّر المناخ في أفريقيا". ويؤكد واليس على ضرورة تقدير التعقيد والتفاصيل الدقيقة، مضيفًا: " بفضل استثمارها في الموارد والخبرات لفهم السياق المحلي، تكون منظمات إعادة توجيه المنح قد أنجزت بالفعل قدرًا كبيرًا من العمل التحضيري المطلوب."

يعزى جزء من نجاح مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) إلى شراكاتها مع أصحاب مصلحة متعدّدين من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومات والشركات والمؤسسات العمالية ومنظمات التمويل، سواء داخل أفريقيا أو عبر العالم. وتتطلب مسارات التغيير مدخلات ووجهات نظر متعددة في أي وقت، لذلك تعمل المؤسسة على جمع مختلف الفاعلين لفهم أدوارهم وأين يمكن ممارسة النفوذ الشامل. ويُعدّ إبراز عمل الشركاء المحليين نقطة رئيسية بالنسبة للمؤسسة. ويصرّح واليس: "يتركّز جوهر كل أعمالنا على الارتقاء بالتميّز والأصوات الأفريقية ودعمهما، وتعزيز الحلول المحلية القائمة على الأدلة، وإظهار فرص المناخ والتنمية في القارة". وأضاف: "إنّ قدرة المؤسسة على إحداث تأثير تعود إلى منظومة المنظمات الأفريقية التي تَمكنّا من دعمها، والتي ربما لم يتوفر للعديد منها فرص الوصول إلى الموارد الخيرية التي يتم نشرها من خارج أفريقيا. وإنّ تعزيز حركة المناخ والتنمية والدعم الخيري المصاحب لها في القارة هو مقياس أساسي لنجاحنا."

6.3 مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF)

أنشئت مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) من قبل منظمة الدول الأمريكية (OAS) في ستينيات القرن الماضي، للعمل مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتلبية احتياجات المجتمعات الأكثر ضعفًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعتبر المؤسسة جزءًا من نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ولكنها تحافظ على وضع مستقل. وبصفتها جهة ممولة، لا تركز المؤسسة على المناخ بشكل أساسي، بل عادةً ما تدعم حقوق الإنسان والعدالة والفرص الاقتصادية والهجرة والقدرة على الصمود أمام الكوارث والعمل البيئي، ولكنها تقوم حاليًا بدمج العمل المناخي في عملياتها وبناء قدرات موظفيها ووعيهم حول سُبُل دعم التنمية بقيادة محلية.

بالنسبة لمؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF)، فإنّ التنمية بقيادة محلية تعني أنّ تصمّم المؤسسة تدخلاتها التمويلية بناءً على شراكة متساوية مع المجتمعات والمنظمات. ومن خلال الشراكة مع المجتمعات المحلية، يمكن للمؤسسة تحديد أفضل السُبل التي يمكن للتمويل من خلالها، وخاصة التمويل طويل الأجل، تحقيق القيمة المضافة وبناء القدرات وتجنّب السيطرة على برنامج العمل أو توجيهه من الخارج. وقد حقّق هذا النهج نجاحًا ملحوظًا في مناطق مثل هندوراس، حيث عملت مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) مع المنظمات ورواد الأعمال المحليين لتصميم استراتيجيات مواجهة انعدام الأمن الغذائي في البلاد وتنفيذها، وهو تحدٍ تفاقم بسبب تغيّر المناخ، خاصة على طول الممرّ الجاف في أمريكا الوسطى.

تتلقى مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) التمويل من جهات مانحة مختلفة وتستجيب لكل من الإجراءات المنظمة، مثل إجراءات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والإجراءات المرنة لدى جهات تمويل أخرى مثل حكومتي كندا وكولومبيا حيث يتم تصميم المشاريع بشكلٍ مشترك من خلال عملية أكثر مرونة. وبمجرد تأمين فرصة التمويل، يتدخل الشركاء لتحديد كيفية إعادة توجيه المنح.

تتبنّى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) نهج توطين التمويل، ويختلف تطبيقه حسب البلد. وتستفيد مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) من التمويل الذي تقدّمه الوكالة وتشارك بشكلٍ فاعل في عملية "الابتكار المشترك" للبرامج، والتي تجمع أطرافًا فاعلةً متنوعةً على طاولة الحوار لتصميم مشاريع مشتركة للحصول على التمويل. ووفقًا لكاميلا بايان، مديرة الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان في مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF)، فإنّ هذه العملية قد تكون أسهل بالنسبة للمنظمات الكبيرة، في حين تتكبّد المنظمات ذات الموارد الأقل قدرًا أكبر من تكاليف المشاركة التنظيمية، حيث يلزم تحويل الموظفين الرئيسيين عن وظائفهم اليومية.

وصرّحت بايان أنه ليس من الضروري التحوّل نحو توطين التمويل بشكل مفاجئ وجذري،" وأضافت: "إنّ البدء تدريجيًا والتعاون على المستوى المحلي يجعل من السهل تحديد المجالات التي يمكننا فيها تحقيق قيمة مضافة، وبمجرد أن يصبح الحوار أشبه بإجراء روتيني راسخ ضمن نهج مؤسسي، فإنّ تكلفة التشاور والشراكة تلك تقل"

تعمل مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) مع العديد من المنظمات الصغيرة التي غالبًا لا تكون مسجلة رسميًا وتفتقر إلى القدرات الإدارية. ويتم تحديد التمويل بناءً على أولويات النمو المحلية لتلبية احتياجات بناء القدرات التي تحدّدها هذه المنظمات لتحقيق النجاح، حيث قالت بايان: "نساعدهم عند الحاجة على وضع سياسة توظيف، أو تعيين محاسب، أو إيجاد محامين لمراجعة عقود العمل". وأضافت: "هذا العمل بمثابة جحر الأساس، ولا يمكننا نحن أن نقوده، بل يجب أن تقوده المنظمات نفسها وفقًا لخططها ورؤيتها، وإلّا فسيذهب الاستثمار أدراج الرياح".

يستفيد الممولون كثيرًا من المعلومات التفصيلية التي يحصلون عليها حول الاحتياجات والأولويات والفرص والأثر، حيث يبادر السكان المحليون، بفضل معرفتهم العميقة بتحديات مجتمعاتهم، بشكل عفوي إلى اقتراح الحلول الممكنة على الممّول. قالت بايان: "لا بد أنّ اتخاذ تلك الخطوة الأولى قد يكون صعبًا، لكنّ الاستثمار في الحوار المحلي يفتح أمامك المجال للحصول على معلومات قيّمة يصعب الوصول إليها لولا تلك المحادثات، وكلما زادت المعلومات التي تحصل عليها، يصبح تحديد مجالات التمويل الملائمة وتقييم أثر الأنشطة الممولة أمرًا أكثر سهولة".

7. ممارسات تقدّمية للوسطاء في سلسلة التمويل الإنمائي

تتبع مؤسسات تمويل المناخ هذه العديد من الممارسات الجيدة المشتركة التي تُعدّ بمثابة توجيهات عملية للمنظمات الوسيطة حول كيفية تعزيز عملية نقل السلطة والموارد إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي بالدول النامية الشريكة، وأيضًا بمثابة توصيات يمكن للجهات المانحة والمؤسسات الخيرية أن تطلب من الوسطاء الوطنيين التقليديين في قطاع التنمية والإغاثة الإنسانية تنفيذها. ويمكن لهذه الخطوات التدريجية أن تساهم في إحداث تحوّل تدريجي داخل هذه المنظمات بما يؤدي في النهاية إلى التخلي عن السيطرة على التمويل ونقل السلطة للشركاء المحليين لتنفيذ الأنشطة المحلية.

7.1 تعريفات أدق لمفهوم المنظمة المحلية

يمكن للجهات المانحة تقديم الدعم مباشرة من خلال السفارات أو المكاتب القُطرية دون الحاجة إلى وسيط دولي. كما يمكن لها دعم تحالفات أو منصات تقودها وتملكها جهات محلية، والتي تقوم بعد ذلك بنقل أو تحويل الأموال إلى منظمات مجتمع مدني أخرى أو إلى أعضاء المنصة نفسها. وفي حال تعذر ذلك، يمكن لمنظمات إعادة توجيه المنح القيام بهذه المهمة. ويمكن لمؤسسات تمويل المناخ إعادة توجيه المنح إلى مجموعات من منظمات المجتمع المدني، والتي تقوم بعد ذلك بتقاسم الموارد فيما بينها، مما يضمن في العادة عدم سيطرة جهة واحدة على جميع الأموال.

ينصبّ التركيز في تعريف "المنظمة المحلية" بشكل رئيسي على القيادة والإدارة، حيث لا ينبغي للمانحين وغيرهم من الممولين الدوليين الاعتماد فقط على مكان تأسيس المنظمة أو عنوانها الفعلي أو موقع أنشطة عقودها لتحديد كون المنظمة "محلية". وكشفت دراسة دقيقة للمنهجية التي تتبعها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في تحديد الجهات الفاعلة المحلية إلى أنّه يتم إدراج المكاتب القُطرية لفروع المنظمات الدولية غير الحكومية أو المتعاقدين من القطاع الخاص ضمن المنظمات المحلية بشكل غير مقصود، مما قد يؤدي إلى المبالغة في تمويل الجهات الفاعلة المحلية، وكذلك تحفيز منظمات التنمية الدولية على إنشاء مكاتب قُطرية، وبالتالي احتمالية استبعاد الجهات المحلية والوطنية من التمويل.

7.2 إعادة توجيه المِنح حسب تصميم الشركاء

خلال التصميم الأولي لمشاريع العمل المناخي، تثق جميع المؤسسات الثلاثة بتقدير وقدرة الجهات الفاعلة المحلية أو المجتمعات المحلية على إيجاد الحلول. وبدلًا من تقديم منح فرعية لتمويل الموارد وفقًا لأولويات "الجهة المانحة الأصلية" (أي المؤسسات الكبرى أو وكالات التنمية الثنائية)، يستخدم الممولون استراتيجيات المتقدّمين المحليين التي غالبًا ما يُنظر إليها على أنها أقل قيمة من الاستراتيجيات التي قد يفضّلها الممول الدولي.

وكما أشار آلان واليس من مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF): "نحن نعيد توجيه المِنح إلى منظمات شريكة أخرى ولا نرى أنفسنا كممثلين عن الجهات التي تموّلنا. فالوساطة تعني أنك لا تزال جزءًا من عملية شخص آخر، ولا تتعلق بالاستقلالية التي يتمتع بها، أو ينبغي أن يتمتع بها، المستفيدون المحليون من المنح المعاد توجيهها". وتسعى WINGS إلى التشجيع على إيجاد مجتمع ممارسة بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الخيري حول أفضل السبل التي تُدير بها المؤسسات التمويل المقدّم من الجهات الأخرى التي تطلب تطبيق المساءلة.

7.3 تحسين جودة التمويل

يُعتبر التمويل الأساسي الأسلوب المفضل لتقديم الدعم وفقًا لتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمكين المجتمع المدني في التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية. كما تشجّع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي على ممارسة التمويل الأساسي منذ اعتمادها للمبادئ التوجيهية للمشاركة مع المجتمع المدني ودعمه لعام 2019.

ومن خلال تقديم الدعم الأساسي للمنظمات، يتسنّى للجهات الفاعلة المحلية التركيز على مهامها وليس على الجهات المانحة. ووجد معظم مؤسسات تمويل المناخ المذكورة أنّ تمويل العمليات اليومية يعزّز مسؤولية الجهات المحلية وسلطتها من خلال توفير المرونة وإمكانية التنبؤ بفضل تغطية الرواتب والنفقات العامة، الأمر الذي يُعدّ مفيدًا خاصّة في ظلّ تراجع دور المجتمع المدني. وعند تغطية التمويل الأساسي، يمكن أن يرتقي الحوار في إطار الشراكة بين الممول الوسيط والمنظمة المحلية الشريكة من المستوى الفني للمشروع إلى المستوى السياسي والاستراتيجي.

7.4 تبسيط متطلبات رفع التقارير

يُعدّ تبسيط متطلبات رفع التقارير من الطرق الرئيسية التي يمكن للممولين الوسطاء من خلالها تعزيز التنمية بقيادة محلية وتخفيف الأعباء على المنظمات المحلية، حيث إنّ قواعد رفع التقارير المفرطة والمعقدة للغاية يمكن أن تخلق أعباء امتثال تواجه العديد من المنظمات المحلية الصعوبات للوفاء بها.

على سبيل المثال، بالنسبة لمؤسسة المناخ الأفريقية (ACF)، تُعتبر التقارير الشفهية أكثر فائدة من الاعتماد الكلي على التقارير المكتوبة. ولذلك يتم إجراء المكالمات الهاتفية والمناقشات المباشرة لمراقبة النتائج التي تم تحديدها معًا في اتفاقية المنحة الأصلية.

7.5 بناء منظومات للاستدامة

في دراسات الحالة هذه، يُوجّه تمويل العمل المناخي نحو بناء البنية التحتية لدعم الروابط بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي. وفي حالة غياب التمويل المباشر، فإنّ تدفق الأموال من خلال آليات إعادة توجيه المِنح يمكن أن يُعطي الأولوية لبناء تواصل جيد بين المجموعات المحلية المتواجدة عادةً في المناطق الريفية والمجتمع المدني الوطني والمنظمات الدولية في المدن.

يمكن أن يشمل بناء المنظومات أيضًا تمويل تأسيس مؤسسات خيرية محلية قادرة على حشد الدعم لاحتياجات التنمية والمساعدات الإنسانية من الموارد داخل البلدان. وقد وثّقت WINGS التأثير الجماعي الذي ينتج عن دعم منظومة صحية لتوليد المزيد من الموارد الخاصة من أجل الصالح العام. وتركّز شبكة WINGS بشكل كبير على المنظومات، بما في ذلك نشر أدوات لربط المنظومات وتعزيزها، مثل المبادرات التجريبية في شرق وغرب أفريقيا. ويمكن للمموّلين المهتمين ببناء البنية التحتية للمنظومة التواصل مع WINGS لمواصلة النقاش حول الأدوار التي تقوم بها جمعيات ومنصات المجتمع المدني الوطنية والمحلية، أو المجالس التي تعتبر مهمة لاستدامة المنظومة على المدى الطويل. ويمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية تيسير أدوارها وتوسيعها لدعم بناء الترابط بين مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى دعم هذه العمليات الأساسية للحوكمة الشاملة.

7.6 بناء شبكة بين الجهات الفاعلة المحلية

يمكن أن تشكّل قيود التمويل أحد الأسباب الجذرية للمنافسة وعدم الثقة بين الجهات الفاعلة المحلية في المجتمع المدني، إلّا أنّ التجزئة الرأسية تحدث غالبًا نتيجة إقصاء صناع القرار الحكوميين والمنظمات الدولية غير الحكومية للجهات الفاعلة المحلية من مناقشات السياسات الوطنية، سواء بشكل متعمد أم لا. كما أنّ تحديد جدول الأعمال يمثّل مشكلة أيضًا، حيث غالبًا ما تحدّد المنظمات الدولية غير الحكومية القضايا ذات الصلة بمناقشات السياسات ثم تُشرك الجهات الفاعلة المحلية في دعم هذه القضايا. وتدعو منظمة بيس دايركت (Peace Direct) الوسطاء الدوليين إلى المساهمة في سدّ هذه الفجوات، وذلك من خلال لعب دور حلقة الوصل للربط بين الجهات الفاعلة المحلية وتسهيل تبادل الخبرات والزيارات وتمويلها.

أدرك صندوق كازا الاجتماعي البيئي (Casa Socio-Environmental Fund)، الذي أنشئ في أمريكا الجنوبية ويُعتبر العضو المؤسّس لتحالف الصناديق الاجتماعية والبيئية في الجنوب العالمي (Alianza Socioambiental Fondos del Sur)، مخاطر التجزئة هذه، ولذلك اتخذ قرارًا واعيًا بعدم فتح مكاتب في دول أخرى، وذلك لتجنّب اتخاذ القرارات من قبل الدول المجاورة. وبدلًا من ذلك، عمل الصندوق على مساعدة الدول الأخرى على استحداث صناديق اجتماعية بيئية مستقلة ومملوكة محليًا على غرار نموذجه الخاص، مما أدى إلى زيادة عدد الصناديق المستقلة العاملة بشكل تعاوني، وبالتالي إتاحة بناء تحالف عالمي للشبكات المحلية. ويتيح هذا العمل المشترك المعرفة والتقدير والتفاهم الجماعي بين الجهات الفاعلة العاملة على مستويات مختلفة في المنظومة، في حين يركّز الجميع على المهمّة نفسها المتمثّلة في توجيه الموارد اللازمة إلى الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا والأقل تمويلًا التي تكافح من أجل حماية البيئة وسُبل العيش الخاصة بها.

7.7 التركيز على الشفافية

بذلت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية جهودًا كبيرة لإنشاء أنظمة شفافة لمشاركة المعلومات المالية مع الشركاء المحليين، ولكن وجدت الدراسة التي ستصدر عن شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية أنّ هذا الأمر يحدث غالبًا على أساس كل مشروع على حدة وليس بشكل ثابت على نطاق مؤسسة التنمية أو المساعدات إنسانية بأكملها. وأجرت منظمة هيومنتوم (Humentum) مقابلات بحثية في أكثر من 100 دولة، وخلُصت إلى ضرورة أن يطوّر المموّلون والمنظمات الدولية غير الحكومية آليات مساءلة متبادلة وشفافة يتم تصميمها بشكلٍ استباقي بالاشتراك مع الشركاء المحليين وبناءً على نهج مؤسسي للمخاطر.

غالبًا ما يفرض الممولوّن الوسطاء الشفافية المالية، ولكن نادرًا ما يتم تحقيقها مع الشركاء المحليين. أمّا مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) فتتّسم بالشفافية مع المنظمات الشريكة فيما يتعلق بالتكاليف والموظفين الرئيسيين في المشاريع المشتركة والمؤشرات ووثائق العروض.

7.8 بناء القدرات لسدّ الفجوات الإدارية في المنظمات

عندما يصبح امتلاك القدرات عاملًا رئيسيًا في اختيار المنظمات المحلية الشريكة التي ستستفيد من التمويل، غالبًا ما تختار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والوسطاء نفس الجهات المحلية بشكلٍ متكرر، حيث أشارت مجموعة من المتعاقدين من القطاع الخاص الذين يعملون مع الوكالة إلى أنّ "أفضل المنظمات المحلية تحصل على التمويل وتزداد قوة، بينما يتم إهمال المنظمات الصغيرة، وإن كانت تقوم بعمل جيد". وإدراكًا منها لهذه المعضلة، تقدّم مؤسسة فورد (Ford) للمنظمات المستفيدة من المنح دعمًا تشغيليًا عامًا لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى الدعم التنظيمي المستهدف. وخلُص التقييم الذي أجري بعد خمس سنوات إلى أنّ "... التمويل متعدّد السنوات وغير المقيد إلى جانب التطوير المؤسسي المخصّص يؤدي إلى بناء منظمات أقوى وأكثر مرونة، بغض النظر عن هياكلها أو قطاعاتها أو أحجامها، كما يعزز علاقاتها مع المجتمعات التي تخدمها".
على نحو مماثل، يهدف تحالف الصناديق الاجتماعية والبيئية في الجنوب العالمي (Alianza Socioambiental Fondos del Sur) إلى تحقيق الاستدامة التنظيمية من خلال دعم المنظمات المحلية لتعزيز قدراتها في إدارة مشاريعها الخاصة، والإدارة المالية بشكلٍ عام، وكذلك التواصل المؤسسي والحوكمة. وبهذه الطريقة، تسعى الصناديق إلى تهيئة الظروف المناسبة حتى تتمكّن المزيد من المجموعات من الحصول على دعم مالي مباشر. وفي هذا السياق، تؤكّد سوزا، الشريك المؤسس للتحالف، على أهمية عدم التقليل من شأن القدرات المحلية، حيث تقول: "بعد 20 عامًا في هذا المجال، لدينا أدلة وبراهين كافية على أنّ المجموعات المحلية قادرة على تلقي الموارد وإدارتها لتنفيذ حلولها الخاصة". وفي إفريقيا، يوافق واليس من مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) على هذا الرأي، قائلًا: "أفضل استثمار هو في الأفراد والبنية التحتية الفكرية، فقد لا يكون المشروع مستدامًا، ولكنّ الأفراد باقون، لذلك نستثمر في الجهات الفاعلة والخبراء المحليين لأنّ الشخص القادر والمؤهل يفيد القارة أكثر بكثير من مشروع واحد".

8. الخاتمة

تُعتبر آليات التعاون مثل تحالف الصناديق الاجتماعية والبيئية في الجنوب العالمي (Alianza Socioambiental Fondos del Sur) مفيدة لتسريع عملية توجيه الموارد إلى المستوى المحلي في المجتمعات المعرّضة للتأثيرات الاجتماعية والبيئية، مع ضمان بقائها تحت سيطرة الجهات المحلية. وتعمل مؤسسة التنمية لعموم أمريكا (PADF) بشكلٍ فاعل على تيسير مساحة لتبادل المعرفة حول كيفية عمل منظمات إعادة توجيه المِنح على أرض الواقع. أمّا مؤسسة المناخ الأفريقية (ACF) فتسعى إلى جعل أفريقيا مركزًا للابتكار، حيث يتم تجريب واختبار حلول التكيّف مع تغيّر المناخ وغيرها من حلول التحوّل لرسم مسارات تنمية جديدة من خلال الاستثمارات ذات التوجه البيئي والاجتماعي.

وللتصدي لأزمة المناخ على المستوى المحلي، قامت مؤسسات تمويل المناخ المذكورة ببناء علاقات مع المنظمات المحلية تتميّز بالروابط السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي، والشراكات الفعّالة، وتعزيز القدرات والمعارف المحلية. وقد تكون نُهج وآليات إعادة توجيه المِنح التقدّمية التي تتّبعها هي القطعة المفقودة بالنسبة للجهات التي تواجه صعوبة في تنفيذ عملية توطين التمويل. وخلصت دراسات الحالة إلى نتيجة واضحة مفادها أنّ المنظمات الدولية غير الحكومية الوسيطة لا تزال تضطلع بأدوار مهمة، وإن كانت متغيرة.

ينبغي للجهات المانحة الكبيرة التي تقوم بتوجيه الأموال من خلال منظمات المجتمع المدني الدولية العاملة في قطاعي التنمية والمساعدات الإنسانية أن تطلب من الوسطاء تبنّي الابتكارات المقدّمة في هذه الورقة كخطوات أولية ومتوسطة في توطين تمويل المساعدات الإنمائية الخارجية التي تشتد الحاجة إليها، وبذلك فإنها تساعد أيضًا شركاءها التقليديين على الحفاظ على دورهم المؤثر والمهم.

9. المصادر

Brookings Institute, George Ingram, “Locally Driven Development, Overcoming the obstacles”, May 2022, accessed at https://www.brookings.edu/essay/locally-driven-development-overcoming-the-obstacles/

Casa Socio-Environmental Fund, Annual Report 2021, accessed at https://casa.org.br/wp-content/uploads/2022/08/eng-annual-report-2021.pdf

CSO Partnership for Development Effectiveness (CPDE), Chilande Kuloba-Warria, “CPDE Working Paper on International Civil Society Organizations’ Development Effectiveness: Reflections on progress in equitable partnerships, solidarity, and accountability – Implications of the Istanbul Principles and the DAC CSO Recommendation on Enabling Civil Society for ICSOs”, forthcoming publication, accessed at https://csopartnership.org/

Danida, “Evaluation of the Danish Support to Civil Society – Thematic Evaluation 2: Strengthening Civil Society in the Global South”, February 2022, accessed at https://um.dk/en/-/media/websites/umen/danida/results/evaluation-of-development-assistance/evaluation-programmes/2022csothematicreport2.ashx

Development initiatives Global Humanitarian Assistance, “Global Humanitarian Assistance Report 2020”, accessed at https://devinit.org/resources/global-humanitarian-assistance-report-2020/

Food and Agriculture Pavilion, UN Conference of State Parties 27, “African Food Systems Transformation Initiative (AFSTI): Sustainably scaling African food systems”, November 2022, accessed at https://www.youtube.com/watch?v=ub1bdVoaGyM

Global Partnership for Effective Development Cooperation, “Busan Partnership for Effective Development Co-operation”, Declaration of the Fourth High Level Forum on Aid Effectiveness, Busan Republic of Korea”, December 2011, accessed at https://effectivecooperation.org/system/files/2020-06/OUTCOME_DOCUMENT_-_FINAL_EN2.pdf

Humentum, “From Operations to Outcomes: A Policy Blueprint for Locally-Led Development – Insights and Recommendations from the Global Development and Humanitarian Assistance Community”, March 2023, accessed at https://humentum.org/wp-content/uploads/2023/03/Policy-Blueprint-March-2023-Humentum.pdf

Inter-Agency Standing Committee, “The Grand Bargain 2.0 – Endorsed framework and annexes”, June 2021, accessed at https://interagencystandingcommittee.org/system/files/2021-07/%28EN%29%20Grand%20Bargain%202.0%20Framework.pdf

Norad, “Seminar: Locally led development in civil society partnerships”, February 2023, accessed at https://youtu.be/5rkPSusPGDA

OECD, “Aid for Civil Society Organisations: Statistics based on DAC Members’ reporting to the Creditor Reporting System database (CRS) 2019-2020”, June 2022, accessed at https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-topics/Aid-for-CSOs-2022.pdf

OECD (2023), Development Co-operation Report 2023: Debating the Aid System, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/f6edc3c2-en, accessed at https://read.oecd-ilibrary.org/development/development-co-operation-report-2023_f6edc3c2-en#page175

OECD, “Paris Declaration and Accra Agenda for Action (Aid Effectiveness Principles)”, adopted at the Second High Level Forum on Aid Effectiveness, 2005, accessed at https://www.oecd.org/dac/effectiveness/parisdeclarationandaccraagendaforaction.htm

PeaceDirect, “The nine roles that intermediaries can play in international cooperation”, January 2023, accessed at https://www.peacedirect.org/wp-content/uploads/2023/01/BW-The-nine-roles-that-intermediaries-can-play-in-international-cooperation.pdf

Professional Services Council, Council of International Development Companies, Larry Cooley, Jean Gilson, and Indira Ahluwalia, “Perspectives on Localization”, August 2021, accessed at https://www.pscouncil.org/ p/cr/r/Perspectives.aspx

Publish what you fund, George Ingram, Nora O’Connell, and Sally Paxton, “Metrics matter: achieving USAID’s 25% funding target to local actors”, February 2023, accessed at https://www.publishwhatyoufund.org/2023/02/metrics-matter-achieving-usaids-25-funding-target-to-local-actors/

Sida, “Guiding Principles for Sida’s Engagement with and Support to Civil Society”, 2019, accessed at https://cdn.sida.se/publications/files/sida62235en-guiding-principles-for-sidas-engagement-with-and-support-to-civil-society-version-without-examples.pdf

USAID, “Donor Statement on Supporting Locally Led Development”, December 2022, accessed at https://www.usaid.gov/localization/donor-statement-on-supporting-locally-led-development

WINGS, “Acting Together to Lift up Philanthropy: WINGS Guidance on How to Build a Supportive Ecosystem”, September 2021, accessed at https://wings.issuelab.org/resource/acting-together-to-lift-up-philanthropy-wings-guidance-on-how-to-build-a-supportive-ecosystem.html

WINGS, “Strengthening the East and West African Philanthropy Support Ecosystem: A project led by WINGS, TrustAfrica and the East African Philanthropy Network”, accessed at https://wingsweb.org/en/philanthropy-support-ecosystems-africa

WINGS, 2023, “#PhilanthropyForClimate Case Studies: From Ideas to Action”, https://philanthropyforclimate.org/case-studies/

صدر هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته هي مسؤولية WINGS وحدها ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

WINGS هي شبكة عالمية لمؤسسات دعم وتنمية العمل الخيري، ملتزمة بضمان أن يحقق العمل الخيري إمكاناته الكاملة كمحفّز للتقدّم الاجتماعي. يضمّ مجتمعنا المتنامي من قادة الفكر وصناع التغيير أكثر من 200 عضو في 58 دولة.

W I N G S
ELEVATING PHILANTHROPY

wingsweb.org @wings_info @wingswebinfo @wings-elevatingphilantropy